



السياسات الجمركية والقانون الدولي: التشريعات والإجراءات والامتحان الجمركي



السياسات الجمركية والقانون الدولي: التشريعات والإجراءات والامتثال الجمركي

المرجع: 108053_103600624 التاريخ: 7 - 11 مارس 2027 المكان: طشقند الرسوم: Euro 4500

نظرة عامة على الدورة:

تقدم دورة السياسات الجمركية والقانون الدولي برنامجًا متقدمًا يجمع بين البعد الاستراتيجي للسياسات الجمركية والأساس القانوني المنظم للتجارة والعلاقات الدولية، بما يلائم بصورة خاصة مديري إدارات السياسات والإجراءات الجمركية والقيادات المعنية بالتشريعات والامتثال والتطوير المؤسسي. تنطلق الدورة من حقيقة أن الإدارة الجمركية الحديثة لم تعد تقتصر على تحصيل الرسوم، بل أصبحت تؤدي أدوارًا اقتصادية وتنظيمية وأمنية تشمل تيسير التجارة، وحماية المجتمع، وإدارة المخاطر، وتعزيز كفاءة سلاسل الإمداد والتجارة عبر الحدود.

يتناول البرنامج إدارة السياسات الجمركية، وإدارة الإجراءات الجمركية، وصياغة السياسات الجمركية وتحليلها، وتطوير السياسات والإجراءات الجمركية وفق التشريعات الجمركية والقوانين واللوائح الجمركية والالتزامات الدولية. كما يربط القانون الدولي والقانون الجمركي الدولي وقانون التجارة الدولية بالتطبيقات العملية في التعرف الجمركية، والتقييم الجمركي، وقواعد المنشأ، وتصنيف السلع الجمركي، والرقابة على الاستيراد والتصدير، والتخليص الجمركي.

وتناقش الدورة تأثير منظمة التجارة العالمية والاتفاقيات التجارية الدولية واتفاقية تسهيل التجارة في تطوير الأنظمة الجمركية الوطنية، إلى جانب مبادئ الحوكمة الجمركية والامتثال الجمركي وإدارة المخاطر والتدقيق والرقابة الجمركية. كما تستفيد من التوجهات الحديثة في تحديث الجمارك، التي تؤكد أهمية تبسيط الإجراءات والشفافية والتنسيق وإدارة المخاطر والتحول المؤسسي.



الجمهور المستهدف:

- مديرو إدارات السياسات والإجراءات الجمركية
- مديرو ورؤساء أقسام السياسات الجمركية
- مديرو ورؤساء أقسام الإجراءات والعمليات الجمركية
- القيادات والمسؤولون في الإدارات الجمركية
- مسؤولو التشريعات والقوانين واللوائح الجمركية
- مسؤولو الامتثال والحوكمة الجمركية
- مسؤولو إدارة المخاطر والرقابة الجمركية
- المستشارون القانونيون والتشريعيون في الجهات الجمركية
- مسؤولو التجارة الدولية والاتفاقيات الدولية
- مسؤولو تطوير وتحديث الإجراءات الجمركية

الأقسام المستهدفة:

- إدارة السياسات والإجراءات الجمركية
- إدارة التشريعات والشؤون القانونية
- إدارة الاستراتيجية والتطوير المؤسسي
- إدارة العمليات والتخليص الجمركي
- إدارة المخاطر الجمركية
- إدارة التدقيق والامتثال الجمركي
- إدارة الرقابة والتفتيش والإنفاذ
- إدارة التعرف والتقييم والمنشأ
- إدارة العلاقات والاتفاقيات الدولية
- إدارة تيسير التجارة
- إدارة الاستيراد والتصدير والتجارة عبر الحدود



القطاعات المستهدفة:

- الهيئات والإدارات الجمركية
- الهيئات الحكومية وما في حكمها
- وزارات المالية والاقتصاد والتجارة
- هيئات المنافذ والحدود
- الجهات التنظيمية والرقابية
- الموانئ والمطارات والمناطق الحرة
- قطاع الخدمات اللوجستية وسلاسل الإمداد
- شركات الاستيراد والتصدير والتجارة الدولية
- شركات التخليص والخدمات الجمركية
- المؤسسات المعنية بالتجارة عبر الحدود

أهداف الدورة:

في نهاية هذه الدورة سيتمكن المشاركون من:

- تحليل السياسات الجمركية وربطها بالأهداف الاقتصادية والتجارية والتنظيمية للدولة.
- تطوير وصياغة السياسات والإجراءات الجمركية وفق منهجية مؤسسية واضحة.
- تفسير العلاقة بين التشريعات الجمركية والقانون الدولي وقانون التجارة الدولية.
- تقييم أثر الاتفاقيات الدولية والالتزامات الجمركية الدولية على الأنظمة والإجراءات الوطنية.
- موازنة السياسات الجمركية مع متطلبات منظمة التجارة العالمية ومنظمة الجمارك العالمية.
- تطبيق مبادئ الحوكمة الجمركية والشفافية والمساءلة والامتثال الجمركي.
- تحسين وتبسيط الإجراءات الجمركية بما يدعم تيسير التجارة مع الحفاظ على فعالية الرقابة.
- تحليل قضايا التعرف الجمركية والتقييم الجمركي وقواعد المنشأ وتصنيف السلع.
- تطوير منهجيات إدارة المخاطر الجمركية والتدقيق والامتثال والرقابة.
- التعامل المنهجي مع المنازعات الجمركية والمخالفات والجرائم الجمركية.
- تقييم أثر السياسات الجمركية على التجارة الخارجية والاستثمار والتنمية.
- بناء تصورات عملية لتحديث الإجراءات والسياسات الجمركية وفق أفضل الممارسات الدولية.
- وبأني هذا التوجه متسقاً مع اعتبار السياسة الجمركية أداة لتنظيم التجارة الخارجية، وتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية ورقابية، وتسهيل التبادل التجاري، وحماية المجتمع، ومراقبة حركة البضائع عبر الحدود.



منهجية التدريب:

تعتمد الدورة على منهجية تنفيذية وتفاعلية تناسب المسؤولين عن إدارة السياسات والإجراءات الجمركية، بحيث لا تقتصر على العرض الأكاديمي للقانون الدولي أو التشريع الجمركي، بل تركز على كيفية تحويل القواعد القانونية والاتفاقيات الدولية إلى سياسات وإجراءات قابلة للتنفيذ والقياس والمراجعة.

تبدأ الجلسات بعرض الأطر الأساسية للسياسات الجمركية والقانون الجمركي الدولي وقانون التجارة الدولية، ثم تنتقل إلى تحليل نماذج واقعية للسياسات والإجراءات والقرارات الجمركية. ويعمل المشاركون على مناقشة حالات تتعلق بتطوير الإجراءات الجمركية، والتعرفة والتقييم وقواعد المنشأ، وإدارة المخاطر، والتدقيق والامتثال، والمنازعات والمخالفات الجمركية.

وتتضمن المنهجية دراسات حالة، ونقاشات موجهة، وتحليل سيناريوهات، وتمارين جماعية في صياغة السياسات وتقييم أثرها، ومقارنة بين السياسات الوطنية والالتزامات الدولية. كما يتم تحليل أمثلة تنظيمية توضح كيف تتحول التشريعات إلى شروط وضوابط تنفيذية محددة، بما يشمل الأهلية والضمانات والالتزام والإجراءات الرقابية، كما يظهر في القرارات الجمركية التطبيقية الحديثة.

وتخصص جلسات للتغذية الراجعة والمراجعة اليومية لربط الجوانب القانونية والاستراتيجية والتشغيلية، مع التركيز على اتخاذ القرار، وتحليل الأثر، وتحقيق التوازن بين تيسير التجارة والرقابة والامتثال.

أدوات الدورة:

لا تتضمن الدورة تقديم أدوات مادية أو برمجيات محددة، وإنما تركز على تقديم:

- رؤية عملية لصياغة وتطوير السياسات الجمركية
- أمثلة تطبيقية على تحليل الإجراءات الجمركية
- حالات عملية في الامتثال والحوكمة وإدارة المخاطر
- نماذج نقاشية حول التعرفة والتقييم وقواعد المنشأ
- أمثلة على موازنة التشريعات الوطنية مع الالتزامات الدولية
- سيناريوهات في المنازعات والمخالفات الجمركية
- أمثلة عملية على تبسيط الإجراءات وتيسير التجارة
- أطر مرجعية لمراجعة وتحديث السياسات والإجراءات



محتوى الدورة:

اليوم 1: الإطار الاستراتيجي للسياسات الجمركية والقانون الدولي

- **الموضوع 1:** مفهوم السياسات الجمركية وأبعادها الاقتصادية والتنظيمية
- **الموضوع 2:** دور الجمارك في التجارة والإيرادات وحماية المجتمع
- **الموضوع 3:** مبادئ القانون الدولي وعلاقته بالأنظمة الوطنية
- **الموضوع 4:** مصادر القانون الدولي والمعاهدات والالتزامات الدولية
- **الموضوع 5:** القانون الجمركي الدولي وقانون التجارة الدولية
- **الموضوع 6:** العلاقة بين السياسة التجارية والسياسة الجمركية
- **المراجعة:** تحليل موقع السياسة الجمركية بين السيادة الوطنية والالتزامات الدولية

اليوم 2: صياغة وتطوير التشريعات والسياسات والإجراءات الجمركية

- **الموضوع 1:** منهجية صياغة السياسات الجمركية
- **الموضوع 2:** تحليل السياسات وقياس آثارها ومخاطرها
- **الموضوع 3:** تحويل التشريعات الجمركية إلى إجراءات تنفيذية
- **الموضوع 4:** مراجعة القوانين واللوائح والأنظمة الجمركية
- **الموضوع 5:** تبسيط وتوحيد وتحديث الإجراءات الجمركية
- **الموضوع 6:** الحوكمة والشفافية والمساءلة في العمل الجمركي
- **المراجعة:** تقييم سياسة وإجراء جمركي من منظور قانوني وتشغيلي



اليوم 3: الاتفاقيات الدولية وتيسير التجارة والعمليات الجمركية

- **الموضوع 1:** منظمة التجارة العالمية وتأثيرها على السياسات الجمركية
- **الموضوع 2:** منظمة الجمارك العالمية والأطر الدولية للعمل الجمركي
- **الموضوع 3:** اتفاقية تسهيل التجارة وتبسيط الإجراءات الحدودية
- **الموضوع 4:** الاتفاقيات التجارية الدولية والالتزامات الجمركية
- **الموضوع 5:** التعرفة الجمركية والتقييم الجمركي وقواعد المنشأ
- **الموضوع 6:** تصنيف السلع والتخليص والرقابة على الاستيراد والتصدير
- **المراجعة:** مواعمة الإجراءات الوطنية مع متطلبات التجارة الدولية

اليوم 4: إدارة المخاطر والامتثال والرقابة والإنفاذ الجمركي

- **الموضوع 1:** الإدارة المتكاملة للمخاطر الجمركية
- **الموضوع 2:** تصميم الرقابة الجمركية القائمة على المخاطر
- **الموضوع 3:** التدقيق والامتثال الجمركي
- **الموضوع 4:** المخالفات والجرائم والاحتيال الجمركي
- **الموضوع 5:** التوازن بين تيسير التجارة والإنفاذ الجمركي
- **الموضوع 6:** التعاون وتبادل المعلومات في الرقابة عبر الحدود
- **المراجعة:** تحليل حالة تجمع بين المخاطر والامتثال والتسهيل والإنفاذ



اليوم 5: تحديث السياسات الجمركية وإدارة المنازعات والتطوير المستقبلي

- **الموضوع 1:** المنازعات الجمركية وآليات المعالجة والتسوية
- **الموضوع 2:** المنازعات التجارية الدولية وانعكاساتها الجمركية
- **الموضوع 3:** تقييم فعالية السياسات والإجراءات الجمركية
- **الموضوع 4:** تطوير مؤشرات الأداء للسياسات والإجراءات
- **الموضوع 5:** تحديث الإدارة الجمركية والتحول المؤسسي والرقمي
- **الموضوع 6:** بناء خارطة طريق لتطوير السياسات والإجراءات الجمركية
- **المراجعة:** صياغة أولويات عملية لتحديث السياسة الجمركية وتحسين الامتثال

التساؤلات المكررة:

ما هي المؤهلات أو المتطلبات اللازمة للمشاركين قبل التسجيل في الدورة؟

لا توجد متطلبات أكاديمية إلزامية محددة، إلا أن وجود خبرة في العمل الجمركي أو السياسات أو الإجراءات أو التشريعات أو التجارة الدولية يساعد المشاركين على تحقيق استفادة أعمق. وقد صممت الدورة بصورة خاصة للمهنيين والمسؤولين الذين يتعاملون مع السياسات الجمركية، والإجراءات، والامتثال، والتشريعات، والرقابة، والتجارة الدولية.

كم تستغرق مدة الجلسة اليومية، وما هو العدد الإجمالي لساعات الدورة؟

كل جلسة يومية تستغرق 4-5 ساعات تقريبًا، مع فترات راحة ونشاطات تفاعلية. مدة الدورة الإجمالية تمتد إلى خمسة أيام، بإجمالي 20-25 ساعة.

كيف يمكن التوفيق بين مبدأ السيادة التشريعية للدولة والالتزامات الناشئة عن الاتفاقيات الدولية عند صياغة سياسة أو إجراء جمركي؟

توضح الدورة أن تطوير السياسة الجمركية لا يتم بمعزل عن المنظومة القانونية الدولية. فالقانون الدولي ينظم العلاقات بين أشخاص المجتمع الدولي من خلال قواعد ومصادر تشمل المعاهدات والعرف والمبادئ القانونية، بينما تترجم الدولة التزاماتها الدولية إلى تشريعات ولوائح وإجراءات وطنية وفق نظامها القانوني. ويطبق هذا المفهوم عمليًا عبر تحليل كيفية مواءمة السياسات والإجراءات الجمركية مع الاتفاقيات التجارية والجمركية الدولية دون إغفال الأهداف الاقتصادية والأمنية والتنظيمية الوطنية.



كيف تختلف هذه الدورة عن الدورات الأخرى:

تتميز دورة السياسات الجمركية والقانون الدولي بأنها لا تتعامل مع السياسات الجمركية باعتبارها موضوعًا إداريًا منفصلًا، ولا تقدم القانون الدولي كمادة قانونية نظرية بعيدة عن الواقع التشغيلي. بل تجمع الدورة بين ثلاثة مستويات مترابطة: المستوى الاستراتيجي لصياغة السياسة، والمستوى القانوني للتشريعات والالتزامات الدولية، والمستوى التنفيذي للإجراءات والرقابة والامتثال.

ويتيح هذا التكامل للمشارك فهم المسار الكامل للقرار الجمركي، بدءًا من تحليل الحاجة إلى السياسة، مرورًا بصياغتها ومواءمتها مع القوانين والاتفاقيات الدولية، وصولًا إلى تحويلها إلى إجراءات قابلة للتطبيق والرقابة والتقييم والتحديث. كما تتناول الدورة بصورة مترابطة موضوعات عادة ما تقدم في برامج منفصلة، مثل التعرف الجمركية، والتقييم، وقواعد المنشأ، وتسهيل التجارة، وإدارة المخاطر، والتدقيق والامتثال، والمنازعات والإنفاذ.

وتستند الدورة إلى منظور حديث يعتبر الجمارك مؤسسة متعددة الوظائف تعمل في بيئة تتطلب تحقيق توازن دقيق بين تسريع التجارة المشروعة، وتحصيل الإيرادات، وحماية الحدود والمجتمع، وضمان الامتثال. كما تعزز فهم العلاقة بين السياسات الجمركية والتنمية والتجارة الخارجية والأهداف الاقتصادية، وهو ما يجعلها مناسبة بصورة خاصة لمديري إدارات السياسات والإجراءات الجمركية وصناع القرار المسؤولين عن تحديث الأنظمة الجمركية وتطويرها.